الفرس في حد نفسه هكذا ولا يتصور ان ينعكس الحال بينهما فالعلم بان زيدا سيقوم غدا مثلا انما يتحقق
اذا كان هو في نفسه بحيث يقوم في الغد دون العكس فلا مدخل للعلم في وجوب الفعل وامتناعه وسلب القدرة
والاختيار والا لزم ان لا يكون الله تعالى فاعلا مختارا لكونه عالما بافعاله وجودا وعدما ومن ههنا تبين
ان من اورد الشبهة التي تمسك بها الامام ثم قال ولو اجتمع جملة العقلاء لم يقدروا على ان يوردوا على
هذا الوجه حرفا الا بالتزام مذهب هشام وهو انه تعالى لا يعلم الاشياء قبل وقوعها فقد ضل واضل ولذا
من قال ولقائل ان يمنع كون العلم تابعا للمعلوم بمعنى انه لا يتعلق الا بعد وقوعه فان الله تعالى عالم في
الازل بكل شيء انه يكون او لا يكون وح يلزم الوجوب او الامتناع مسئلة يناسب ذكرها لسياق الكلام
وهي انه لا يقع الطلاق بانت طالق في مشية الله ويقع بانت طالق في علم الله تعالى لان العلم تابع للمعلوم
فلا يمكن تعلق وقوع شيء بعلم الله تعالى بخلاف مشيته فانها متبوعة ووقوع الكائنات تابعة لها ولما
لم يصح معنى التعليق في الثاني فالمراد المعنى التشبيهي الاستعمال كما في زيد في نعمة ولا حاجة الى التجوز في
العلم وهذا هو السر في كون التعليق بمشيته متعارف دون التعليق بالعلم لا ما سبق الى بعض الاوهام
من ان ذلك لان مشية الله تعالى متعلقة لبعض الممكنات دون البعض فاما علمه تعالى فمتعلق بجميع الممكنات
والممتنعات اذ لا تاثير لما ذكره في الفرق المذكور كما لا يخفى على متامل واجاد والله الهادي الى سبيل
الرشاد والذى نسب الى ابي الحسن الاشعري من الاستدلال على وقوع التكليف بالمحال بانه تعالى ان الله
تعالى عالم في الازل ان ابا جهل لا يؤمن اصلا فلو امن ينقلب علمه تعالى جهلا وهو محال فامره
بالايمان يكون تكليفا بالمحال مدخول والاستدلال على المطلب المنقول وجه معقول مذكور في موضعه
فان قلت علمه تعالى بموت ابي جهل على الكفر كان تابعا لحال وجوده ولا موته على الكفر وقت ذه
فكيف يصح تعليل الواقع بما لم يقع بعد قلت علمه تعالى ليس بزماني فلا تاخر زمانا للمعلوم المذكور بالقياس
اليه فان نسبة التاخر والتقدم بحسب الزمان انما يجري بين الزمانيين بل تعلق بكل الحوادث وجميع

جميع الكائنات واقعة نظرا اليه تعالى والى علمه المنزه عن النسب الزمانية ماثلة في ازمانها المخصوصة و
اوقاتها المحدودة ولا منتظر بالقياس اليه تعالى انما ذلك بالقياس الى من يمر عليه اجزاء الزمان ويجري عليه
احكام تعاقب الاكوان ويتفاوت عنده حال ما هي بالمضي والاستقبال ولذا قال المحققون من الحكماء ان
علمه تعالى حضوري وارادوا بذلك الحضور وجود المعلوم في الخارج فان قلت هل يلزم ح ان لا يكون الاشياء
قبل وجودها معلومة له تعالى قلت ان اريد بالقبلية القبلية الزمانية فاللازمة ممنوعة وقد نبهت على
سند المنع قبيل هذا وان اريد القبلية الذاتية فلكونه غير محذور فان غاية ما لزم منه ان لا يكون
علمه تعالى علة لوجود معلوماته ولا فساد فيه فان قلت فكيف الحال في المعدومات التي لاحظ لها من الحضور بالمعنى
المذكور قلت انهم يقولون لها وجود في المبادي العالية ويكفي ذلك الوجود حضورا في حقها وتحقيق
الكلام في هذا المقام يستدعي مجالا اوفر ومجال ان هذا فلنعد الى ما كنا فيه ذكر صاحب الكشاف
في تفسير سورة الرحمن ان عبد الله بن طاهر دعا حسين بن الفضل وقال اشكل علي قوله تعالى كل يوم هو
في شان وقد صح ان القلم جف بما هو كائن الى يوم القيمة فقال الحسين انها تعني التي ذكرت في قوله تعالى
يوم هو في شان شئون يبديها لا شئون يبتديها فقام عبد الله وقبل راسه والحجي على الفطن
ه مدار ما اشار اليه في الجواب على ما قررناه فيما سبق من انه لا منتظر بالنظر الى موجد الكائنات جل
علاه بل كل ما له حظ من الكون كائن بالنظر اليه تعالى في وقته المخصوص انما الانتظار بالنسبة الى من تقيد
بد مني وههنا دقيقة انيقة وهي ان قوله تعالى وان جهنم لمحيطة بالكافرين اخبار عن شان الابداء
فهم والمصير الى التجوز في قوله تعالى والذين كفروا الى جهنم يحشرون اخبار عن شان الابداء فافهم والمصير
التجوز في الاحاطة او في جهنم من ضيق العطن كما لا يخفى على ارباب الفطن واعلم ان جفاف القلم عبارة عن الفراغ
التقدير وثبت المقادير على طريقة التمثيل والتصوير فان الكاتب انما يجف قلمه بعد الفراغ عن الكتابة وفي
الى يوم القيمة اشارة الى ان حكم التقدير لا يتجاوز عن الكائنات في عالم الكون والفساد على وفق

Copyright © King Saud University